المفاعلة عند النحاة

صلاح الدين الزعبلاوي

المفاعلة مصدر من مصادر (فاعل) ،تقول فاعل يفاعل مفاعلة كقاتل يقاتل مقاتلة ، وهو المصدر القياسي بالاجماع ، ولفاعل مصادر أخرى هي :

الفعال بكسر أوله ، وهو كثير في الاستعمال ، تقول يقاتل قتالا ، ولا يطرد · وهو يندر فيما أوله الياء ، تقول ياسر يياسر مياسرة ولا تقول يساراً ، وقد سمع هذا في (ياوم) ، تقول : ياوم يياوم مياومة ويواما · وجاء في الهمع للامام السيوطي (٢/١٦٧) : « ولفاعل فِعال بكسر الفاء وتخفيف العين ، ومفاعلة كقاتل قتالا ومقاتلة · ويلزم مفاعلة فيما فاؤه ياء كياسر مياسرة ، وندر فيه فِعال كياوم يواماً » وفي شرح الشافية للرضي : « ولا يجيء فعال فيما فاؤه ياء للاستثقال فلا يقال يسار في ياسر » ·

والفيعال بالياء مصدر فاعل ، وهو قليل في الاستعمار، فقد ذهب سيبويه الى أن الأصل في (فعال) بالكسر والتخفيف هو (الفيعال) بالياء ، اذ قال : أنهم حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن ، وعللوا تقديم (الفعال) بالكسر والتخفيف ، على (الفيعال) بالياء ، بكثرة استعماله · وذهب آخرون أن الأصل هو (الفعال) بالكسر والتخفيف لأن حروف الفعل ، أي الفعل الماضي ، ثابتة فيه ، وأن (الفيعال) بالياء هو الفرع لأن الياء قد حصلت باشباع كسرة الفاء ، وهو المختار عند الزمخشري صاحب الكشاف ، وأن الفيعال بالياء لغة اليمن وحدهم والفعال بلا ياء لغة سواهم · على أن الفعال والفيعال لا يطردان على كل حال · قال ابن سيده في المخصص (١٤ـ١٨٥/١٨٦) : « واللازم عند سيبويه في مصدر فاعلت المفاعلة ، وقد يدَعون الفيعال والفعال في مصدره ، ولا يدعون مفاعلة · وقالوا جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة ولم يسمع جلاساً ولا جيلاساً، ولا قيعاداً ولا قعاداً » ·

والمصدر الرابع لفاعل بعد المفاعلة والفعال هو الفِعّال بكسر الفاء وتشديد العين، وموزون ذلك من (قاتل) قاتلة مقاتلة وقتالاوقيتالا بالياء وقتالا بتشديد التاء · وجاء من ذلك (المراء) بكسر الميم وتشديد الراء تقول ماريته مماراة ومراء بالتخفيف ومِيراء بالياء كما جاء مراء بالتشديد ذكر هذا في شرح البناء للكفوي حكاية عن التفتازاني في تأسيسه. على أنه شاذ في المفاعلة · وجاء (كذاب) بكسر أوله وتشديد ثانيه في التنزيل فلم يحمل على المكاذبة بسبب شذوذه فيها · قال تعالى:(وكذبوا بآياتنا كِذّابا ــ النبأ/٢٨) فقال الجوهري في الصحاح « وقوله تعالى كذابا أحد مصادر فعّل بالتشديد » · وقال الامام البيضاوي : وكذبوا بآياتنا كذابا : تكذيباً ·وفعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه بمعنى تفعيل مطّرد ، شائع في كلام الفصحاء » · وجاء في التنزيل (لايسمعون فيها لغواً ولا كِذابا ــ النبأ / ٣٥) فقال الراغب في مفرداته « ولاكذابا ، الكذاب بتشديد الذال التكذيب » ·

وجاء في شرح الشافية للرضي : « وجاء كذّاب هذا وان لم يكن مطرداً كالتفعيل ، لكنه هو القياس ، كما مر في شرح الكافية ·قال سيبويه : أصل تفعيل فعّال جعلوا التاء في أوله عوضاً من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الافعال ، فغيروا آخره كما غيروا أوله ·· ولم يجيء فِعال بكسر أوله وتشديد ثانيه في غير المصدر الا مبدلا من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان · وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل · وفعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه في مصدر فعّل بالتشديد ، وفيعال بالياء وفِعال بالكسر والتخفيف في فاعل ، وتفعال في تفعل بالتشديد ، وان كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها ــ ٥٨ ــ ٥٩ » ·

ويستنبط مما تقدم أن (المفاعلة) هو المصدر القياسي لفاعَلَ · واذا عرفنا أن مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضي باتفاق البصريين والكوفيين ، فالمشتق من الشيء بالاشتقاق الصغير يشتق اما بزيادة الحركة أو الحرف ، فمصدر (فاعل) مشتق من ماضيه بزيادة الميم في الأول ، لتقارب الميم والفاء مخرجاً ، كما يقول النحاة ، وبزيادة التاء في الآخر لشيوعها في كثير من المصادر كعدة واستقامة ·

ولكن ما الذي تعنيه المفاعلة ؟

الذي تعنيه (المفاعلة) غالباً ، كما قرره النحاة ، هو (المشاركة) ، ولكن ما الذي تعنيه هذه المشاركة ؟ أقول ذكر الامام الرضي في شرح الشافية أمثلة مختلفة للمفاعلة التي تعني المشاركة منها أن تكون المفاعلة للمشاركة فعلا وهو يريد بالمشاركة هنا أن يقع التشارك بين اثنين ، بحيث يوقع أحدهما بالآخر فعلا فيقابله هذا بمثل هذا الفعل ، كقولك (ضارب زيد عمراً) أو شاتمه أو قاتله ·وقد اشترط لذلك أن يكون (المفاعل) بفتح العين ، أي الذي شورك في الضرب وهو (عمرو) هو المفعول في أصل الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً) فيكون الفعل قد اكتفى بعد تحوله الى صيغة (فاعَلَ) بأن أفاد المشاركة على الوجه المذكور ، ولم يتجاوز في تعديه المفعول الواحد الذي كان يتعدى اليه ·

ومثل ضاربت فلاناً شافهته وفاوهته وخاطبته وواجهته وفاوضته وباثثته وذاكرته وثافنته وقاولته ...

وزاد الامام محمد الكفوي في كتابه (شرح البنـاء) في شرح المثال ، فقال ان قولك (ضارب زيـد عمراً) قد دل صريحاً علـى صدور الضرب من زيد على وجه (الغالبية) ووقوعه على عمرو . كما دل ضمناً على صدوره من عمرو على وجه (المغلوبية) ووقوعه على زيد ، فيكون كل منهما فاعلاومفعولا .لكن الغالب يكون فاعلا والمفعول مفعولالفظاً، وبالعكس معنى . وهكـذا ذهب الكفوي الى اعتداد (زيد) فاعلا لفظاً (أي لفظاً ومعنى) واعتداد عمرو مفعولا لفظاً (أي لفظاًومعنى)، والى جعل (زيد) مفعولا معنى أو ضمناً ، و (عمرو) فاعلا معنى أو ضمناً .

ويأتي الرضي بمثال آخر هو (جاذبت فلاناً الثوب) ، وأصله (جذبت الثوبَ) ، فيقول انه ليس من قبيل المشاركة في(المضاربة) . ذلك أن (المضارَب) بفتح الراء ، وهو (عمرو) هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً) ، وهكـذا ظـل للمضاربـة مفعول واحـد ، أما (المجاذَب) بفتح الذال فليس هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (جذبت الثوبَ) فقد ضمت المشاركة ها هنا الى المفعول الأصلي وهو(الثوب) مفعولا آخر هو (فلان) فأصبح للمجاذبة مفعولان . وقد حصل التشارك في الجذب هنا ولكن بين المتكلم وفلان ، فهما قد تنافسا في جذب الثوب .

ونظير ذلك (نازعت فلاناً الحديث) أي جاذبتـه اياه . اذ ليست المشاركة فيـه كالمشاركة في المضاربة ، ذلك أن (المنـازع) هنا بفتح الزاي ، وهو (فلان) ليس هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (نزعت الحديث)،وهو (الحديث) . فقـد جرى التشـارك في النزع هنا بين المتكلم وفلان أيضاً فهما قدتنافسا في نزع الحديث .

ويتبين مما تقدم أنه اذا كانت المشاركة في المضاربة قد أفادت ايقاع أصل الفعل من المتضاربين أحدهما على الآخر ، فان المشاركة في المجاذبـة والمنازعـة قد أفادت منافسـة المتجاذبين والمتنازعين في ايقاع الفعـل على مفعول آخر هو الثوب أو الحديث . والأصول الثلاثيـة لأفعال المشاركة هنا متعدية وهي ضرب وجذب ونزع .

وثمة أفعال للمشاركة اشتقت من ثلاثي لازم ، كقولك (ساير) ذلك أنه من (سار)، تقول (سايرته في البرية) ، والمسايرة هنـا مشاركة قد وقع الفعل فيها من اثنين ، لكنـه لم يقع من أحدهما علـى الآخر . فالمسايـر بكسر الياء لم يوقع أصل الفعل على المساير بفتح الياء ، كما لم يوقع جاذب أصل فعلـه على المجاذَب بفتح الذال .

ومثال آخر جاء به الرضي هو (كارمت فلاناً) أو (شاعرت فلاناً) ، وفعلهما مـن الثلاثي المجرد لازم . وقـد اشبهت المشاركة هنا مشاركة المضاربة لأن (المفاعل) فيهمـا بكسر العين قد أوقع أصل الفعل على (المفاعَل) بفتح العين كالمضارب ، بكسر الراء ،

الذي أوقع فعل الضرْب على المضارب بفتح الراء ، خلافاً لما ذكر في (المجاذب والمساير) بكسر الياء فانهما لم يوقعا أصل الفعل على(المجاذب والمساير) بفتح الياء ·

وليس كل ما جاء على (فاعلَ) هو من أفعال المشاركة · فقد بقي من أمثلة الرضي في (المفاعلة) مثال ، هو من أقوال عليّ (رض) ، قال الرضي : « وقد يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة هو المعامَل بفتح الميم، بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة ، كما في قول علي ، رضي الله عنه ، كاشفتك الغطاءات ، وقولك عاودته وراجعته ·· » · فقد اتفق في (المكاشفة) ، على ما يقول الرضي، أن يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة هو (المعامَل) بفتح الميم في أصل الفعل ، وأن تكون المفاعلة على غير وجه مشاركة · فأنت تقول (كاشفتك العظات) كما ورد النص في نهج البلاغة (٢٤١/٢) ، وتقديره (كاشفتك بالعظات) ، وأصله في الفعل الثلاثي ، (كشفت لك العظات) · فالذي زاد من المفعول بتحويل (كشف) الى (كاشف) هو (ضمير المخاطب) أي الكاف ، ولا مشاركة للمخاطب في الكشف، خلافاً لقولك (جاذبتك الثوبَ) فالمفعول المزيد في المفاعلة ، (وهو ضمير المخاطب) مشارك في الجذب · وهكذا (عاودتك في كذا) و (راجعتك في كذا) فان المخاطب ليس مشاركاً في العود أو الرجوع · ولا يخفى أن (عاودتك وراجعتك) من أفعال الموالاة والمداومة ، ففي المصباح (يعاودها أي يرجع اليها مرة بعد مرة)، وقال (راجعته: عاودته) · فمكاشفتك فلاناً بكذا موالاة الكشف له ومعاودة فلان ومراجعته موالاة العود والرجوع اليه حيناً بعد حين · قال ابن أبي حديد في شرح قول الامام علي (ولقد كاشفتك العظات وآذنتك على سواء) :« والعظات جمع عظة ، وهو منصوب على نزع الخافض » أي أن تقديره (كاشفتك بالعظات) ، وأردف : « وروي العظات بالرفع، على أنه فاعل ، أي كاشفتك العظات وآذنتك أي أعلمتك ، وعلى سواء : أي على عدل وانصاف » · فمكاشفتك فلاناً موالاة الكشف له ·

ما جاء من المفاعلة لغير المشاركة :

ومما جاء به الرضي من المفاعلة في غير معنى المشاركة قولك (ضاعفته) بمعنى (ضعَّفته) بالتشديد أي كثَّرت أضعافه ،وسافرت بمعنى سفرت أي خرجت الى السفر · قال الرضي : « ولا بد في سافرت من المبالغة »،وعندي أن في (المسافرة) معنى الموالاة كالمعاودة والمراجعة ، أي أن (سافر) بمعنى سفر عن المكان مسافة بعد مسافة · وذهب الراغب في مفرداته مذهباً آخر فقال : «وسافر خُصّ بالمفاعلة اعتباراً بأن الانسان قد سفر عن المكان ، والمكان سفر عنه » ذلك أن (سفر) بمعنى خرج للارتحال أي بعُد · والمختار أن تكون (المدافعة) أيضاً موالاة في الدفع ·

وللمفاعلة في غير معنى المشاركة منحى آخر هو الصيرورة كعافاك الله اذا صيَّرك ذا عافية · قال الرضي : « وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعَّل بالتشديد نحو راعنا سمعك أي اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا ، وصاعر خدّه جعله ذا صعر ، وعافاك

الله أي جعلك ذاعافية ، وعاقبت فلاناً أيجعلته ذا عقوبة ، وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة متعدية » • ويمكن أن تحمل (المباركة) على باب الصيرورة ، فبارك الله لك في هذا أي جعله مباركاً •

ولا بد في كل مفاعلة اذا كانت بمعنى أصلها الثلاثي من أن تحمل معنى زائداً على الأصل ، لزيادة لفظها كجاوز بمعنى جاز •فجاز الطريق لزم جوزه أي وسطه ، كما في المفردات ، قال الجوهري « جاز الموضع سلكه وسار فيه » ، أما جاوز الطريق فمعناه تجاوز جوزه أي وسطه ، كما ذهب اليه الراغب •

وبقي أن نذكر للمفاعلة ، في غير المشاركة ، معنى شائعاً في الاستعمال لم يشر اليه الرضي ، وقد ألح عليه بعض الأئمة ، فقد جاء في كتاب (البناء في علم التصريف) لمحمد الكفوي : « وذكر الكشاف في بعض شروحه أن في هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال ، وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ، ومن الطرف الآخر ما يقابله ، بناء على جعل **ما يقابله قائماً مقامه ، كقولك بايع زيد** عمراً ، فان الصادر عن أحدهما البيع ، ومن الآخر الشراء » • أي أن معنى قولك (بايع زيد عمراً) صدور أصل الفعل وهو البيع ، من زيد ، وصدور ما يترتب عليه في مقابلة ذلك وهو الشراء ، من عمرو • ونحو ذلك قولك (ناوله) فقد صدر أصل الفعل وهو النول بمعنى العطاء من أحدهما ، وصدر ما يترتب عليه في مقابلة ذلك من الآخر وهو الأخذ والتناول • ومن ذلك (المعاطاة) ففي اللسان (المعاطاة : المناولة) فعاطاه الشيء معاطاة وعطاء بكسر العين ناوله اياه فتعاطاه أي تناوله •

وقد جاء في التنزيل (قاتلهم الله أنى يؤفكون ـ التوبة/٣١) ولا تصح في مثل هذه المقاتلة مشاركة أو مقابلة • ففي (قاتل) هنا نسبة أصل الفعل الى الفاعل حقيقة بلا اقتضاء مشاركة ، كما في تلخيص الأساس لعلي بن عثمان • فقاتلهم الله دعاء بمعنى أهلكهم ، والأصل في (فاعلَ) اذا جاء بمعنى (فعلَ) أن تكون نسبة أصل الفعل الى الفاعل بطريق المجاز لا الحقيقة • قال علي بن عثمان : « فثبت التغاير بينهما على ما في بعض شروح الشافية » •

بعض ما جاء على فِعال بالكسر مصدراً لفاعل

فعال بالكسر ليس بالضرورة مصدراً لفاعَل فقد يكون اسماً غير مصدر مفرداً أو جمعاً ، وقد يكون مصدراً لفعل أيضاً • ويلتبس الأمر حيناً ، فيما جاء منه معتل العين ، أهو مصدر لهذا أم مصدر لذاك • فثمة (لاذ به) مثلا بمعنى لجأ اليه واستتر به واختص ومصدره (اللوذ) بفتح فسكون • وجاء (لاوذ) على فاعلَ أيضاً • وسمع (اللواذ واللياذ) بكسر اللام فيهما ، على (فعال) بالكسر ، فأيهما مصدر (لاذ) الثلاثي ، أو مصدر (لاوذ) المزيد ؟ وجاء قام وقاوم وسمع من مصادرهما القوام والقيام بكسر القاف ، فأيهما مصدر الثلاثي أو مصدر المزيد ؟

جاء في الصحاح « لاذ به لجأ اليه وعاذبه ، وبابه قال ، وليـاذاً أيضاً بالكسر » ٠ فتبين بهذا أن مصدر لاذ هو اللوذ كالقول ،وهو اللياذ أيضاً بكسر أوله ٠ وفي الصحاح : « ولاوذ القوم ملاوذة ولواذاً أي لاذ بعضهم ببعض ٠ ومنـه قوله تعـالى : « قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً ــ النور/٣٦ ــ»،وأردف : « ولو كان لاذ لقال لياذاً » ، أي أن اللواذ في الآية مصدر لاوذ ، ولو كان مصدرلاذ لكان اللياذ ٠ فاللياذ مصدر لاذ الثلاثي، واللواذ مصدر لاوذ على فاعل ٠ وأكد ذلك الراغب في مفرداته فقال : « ولو كان من لاذ يلوذ لقيل لياذاً ، الا أن اللواذ هو فعال من لاوذ ، واللياذ من لاذ » ٠ فلماذا قلبت الواو ياء في اللياذ مصدر الثلاثي ولم تقلب في اللواذمصدر لاوذ ؟

أقول القاعدة أن الواو تقلب ياء اذا وقعت حشواً بين كسرة وألف زائدة ، في المصدر الأجوف الذي أعلَّت عين فعله٠ ومن ذلك لاذ وصام وعاد ، فان عين الفعل فيهـا أعـلّ ، وجاءت الواو في مصادرهـا حشواً بين كسرةوألف ، ولذا قيل لاذ لياذاً وصام صياماً وعاد عياداً ٠ على حـين صحت العين في (لاوذ)ولذا قيل لاوذ لواذاً ٠ وهكذا تقول جـاور جواراً وعاود عواداً ٠ وقد جاء في اعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله العكبري : « لواذاً في قوله تعالى : يتسللون منكم لواذاً أويتسللون تسللا ، وانما صحت الواو في لواذاً معانكسار ما قبلها لأنها تصح في الفعل الذي هو لاوذ ،ولو كان مصدر لاذ لكان لياذاً مثـل صـام صياماً » ٠

وهكذا (قام) وأصله (قوَم)بفتحتين، كما كان (لاذ) أصله (لَوَذ) بفتحتين ، ما دام قد أُعلَ فمن حق مصدره أن يُعـلفيقال (قام قياماً) وأصل الياء في (قيام) واو ٠ ففي الأفعال لابن القوطية : « قام الى الشيء قوماً وقياماً نهض اليه » ٠ أما (قاوم) فمصدره المقاومة والقوام بالكسر ، اذ لم يعلّفعله ليعلّ مصـدره ٠ وقوام الشي بالكسر أيضـاً عمـاده الـذي يقوم بـه ، وقـوام الأمر ملاكه ٠ ولم تعلّ الواو هنا وكذلك في سواك وسواء بكسر أولهما لانتفاء المصدرية٠وقد جاء في الألفاظ الكتابية لعبدالرحمن بن عيسى الهمذاني (فيباب الاعتصام) : « ولاذ به لواذاً ولياذاً ٠ قال ابن خالويه : هـــذا غلط والصواب أن تقول لاذ به لياذاً ولاوذ بهلواذاً ٠ ومنه قول القرآن الجليل : يتسللون منكم لواذاً فليحذر ٠ فالأول مثل قام قيامـاًوالثاني مثل قاوم قواماً » ٠

وقد شذ في هـذا الباب (نار) تقول نارت الظبية تنور نواراً بكسر النون أينفرت٠ ففي الأفعال لابن القوطية : « نار الشيءنياراًفانار : أضاء » وقد جاء هذا على القياس ، لكنه قال كذلك : « نار نوراً بالفتح ونواراًبالكسر : نفر » ، فاتى به على غير قياس ٠ ومثل ذلك في الصحاح ٠ قال الجوهري :«نُرتمن الشيء أنور نوراً بالفتح ونواراًبالكسر»٠ وجاء في اللسان « النوار المصدر » بنونمفتوحة « والنوار الاسم » بنون مكسورة ، وفيـه تحريف والصواب ما جاء في التاج « والنوار بالكسر المصدر وبالفتح الاسم » كما يدلعليه نصوص المعاجم ، ومنها الأفعال لابن القوطيةوالصحاح ، وسياقكلامها.كما شذّ شارالدابة

شواراً بالكسر اذا راضها . ففي القاموس :« شار العسل شوراً وشياراً استخرجه من الوقبة » فجاء هذا على القياس . والوقبة النقرة في الصخر والكوة فيها العسل . لكنه جاء : شار الدابة شواراً وشياراً بكسر الشين فيهما اذا راضها ، فجاء هذا على غير قياس. ففي اللسان : « شارها شوراً بالفتح وشواراً بالكسر .. راضها أو ركبها عند العرض على مشتريها » وفي التاج مثل ذلك . ولا نظن لنار اذا نفر وشار اذا راض ثالثاً .

ونختم هذا الباب بما جاء في الهمع للامام السيوطي (٢٢١/٢) : « تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معل العين موزون بفعال ، نحو قام قياماً وعاد عياداً ، بخلاف عين غير المصدر كصوان وسواك والمصدر المفتوح أوله كرواح أو المضموم كقوار أو المكسور الذي لم تعلّ عين فعله كلاوذ لواذاً وعاود عواداً .. » .

ما القول في (آجر) بالمدّ ، هل هو (فاعَل) أو (أفعَلَ) ؟

أقول (آجر) بالمدّ اما (أفعَلَ) واسم الفاعل منه (مؤجر) ومصدره (الايجار) على (افعال) ، واما (فاعلَ) فاسم الفاعل منه (مؤاجر) كمقاتل والمصدر (المؤاجرة) كالمقاتلة . وليس منه (اجار) كقتال ، فمصدر المفاعلة من (فاعلَ) قياس ، أما مصدر (الفعال) بالكسر ، فهو سماع .

قال الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) : « ويخطئون من يقول أجّره الدار فهو مؤجِّر بتشديد الجيم ، ويقولون : ان الصواب هو أجَره الدار فهو مؤجر ، لأن المعاجم كلها تقول ان الفعل هو: أجر ايجاراً ، لا أجّر تأجيراً » .

والغريب أن يذكر الأستاذ العدناني في معجمه (أجر) بلا مد على (فعَل) ويجعل اسم الفاعل منه على (مفعل) بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، أي مؤجر ، والمصدر منه على (افعال) أي ايجار .

ولست أدري أي ناقد يقول : « أجره الدار بلا مد فهو مؤجر » فيهدم كل ما قيل في القياس عن صوغ اسم الفاعل من الثلاثي ، بل أي معجم يمكن أن ينص أن (أجر) بلا مدّ ، مصدره (الايجار) فينقض كل ما أبرمه الأيمة حول مصادر الفعل الثلاثي ؟ الا أن يكون في النص تحريف قد اتفق لمعجم فلا يعقل أن يشمل كل معجم ، فكيف يصرف الأستاذ قوله : « ان المعاجم كلها تقول ان الفعل أجر ايجاراً .. » .

وأغرب مما ذكرنا وأذهب في العجب قول الأستاذ العدناني : « وهناك الفعل آجر بالمد بمعنى أجر ولكن اسم الفاعل منه هو مؤجر أيضاً ، لا مؤاجر حسب القاعدة » ! فانظر الى قوله (أيضاً) فكيف يكون (مؤجر) اسم فاعل لـ (أجر وآجر) معاً ؟ فالمؤجر اسم فاعل من (آجر) اذا كان على (أفعل)، وليس هو اسم فاعل من (أجر) على (فعل)

بحال من الأحوال ، لأن الفاعل من هذا هو (آجر) ، وإذا كان على (فاعلَ) فاسم الفاعل منه (مؤاجر) ، فأي قاعدة هذه قد أوجبت أن يكون الفاعل من (آجر) على (مؤجر) سواء كانت زنته على (فاعلَ) أو (أفعلَ)؟

واذا كان الأستاذ قد قصد أن (آجر) بالمد على (أفعل) دون (فاعل) لأنه كذلك في (آجرت الدار)على ما ذهب اليه الزمخشري ، كما سيأتي ايضاحه ، فلماذا لم يُبن ولم يُفصح ، وأنى للقارىء أن يهتدي الى مايقوم في نفس الأستاذ ، وما يقع في خلده ؟.

التصحيف في نسخ المعاجم :

بقي أن نقول ان الخطأ الذي حكاه الأستاذ العدناني بقوله (أجره فهو مؤجر) قد يكون أتى به من عثار المصباح : (واختصر الأزهري على أجرته فهو مؤجر) . على أن هذا التصحيف قد تداركه المحقق في نسخة أخرى للمصباح طبعت سنة (١٣٤٢ هـ) ، اذ جاء فيها (واقتصر الأزهري على آجرته فهومؤجر) . ومثل هذا التصحيف قد عرض في التهذيب . قال الأزهري (ج/١١) : « فأجرته أوجره ايجاراً فهو مؤجر »والصواب (آجرته أوجره ايجاراً ..) بالمد ، وهو واضح ، لا يذهب على القارىء المتأمل . والا فكيف يكون (فعَلَ) في عبارة التهذيب، مضارعه (يُفعل) بضم حرف المضارعة كيكرم أو يكون مصدره (الافعال) ؟

واتفق نظير ذلك في القاموس ، في مادة(وجب) . قال الفيروزابادي : « وأوجب لك البيع مواجبة ووِجاباً » وهو تصحيف ،والأصل فيه (واجب) لا (أوجب) لأن (أوجب) مصدره الايجاب ، لا المواجبة والوِجاب . وقد حكى القاموس ما حكاه عن اللحياني ، وعبارة اللحياني في (المحكم)محكمة، وهي: « وقد أوجب البيع واستوجبه، وواجب البيع مواجبة ووجاباً » . وقد أشار الى تصحيف القاموس المحشي فقال : « هذا التصريف لا يُعرف في الدواوين ولاتقتضيه قواعد، فان مصدر أوجب الايجاب، والمواجبة والوجاب مقيسان في واجبه » .

وقد اعتذر صاحب التاج من تصحيف القاموس ، فقال :« ان المصنف ، أي صاحب القاموس ، لم يغفل .. لكنه أجحف بكلام اللحياني » ..وقد عجب من مثل هذا الاعتذار صاحب الجاسوس على القاموس ، فقال : « وهو اعتذار غريب ، فان الاجحاف هو عين الغفلة » . واذا عدنا الى اللسان ألفينا فيه التصحيف نفسه اذ جاء فيه : « وأوجب البيع مواجبة ووجاباً » . وذكر صاحب الجاسوس أن اللسان قد أورده صحيحاً ، فلعل بعض نسخ اللسان قد عريت من هذا التصحيف .

القول في (آجر) متى يكون (أفعل) ومتى يكون (فاعل) ؟

في المعاجم : (أجرت الدار) من الثلاثي فانا آجر بالمد والدار مأجورة والمصدر الأجر. وثمة (آجرت الدار) بالمد من المزيد ، وهواما من (أفعل) فانا مؤجر بالكسر والدار

مؤجرة بالفتح ، والمصدر الايجار ، واما من(فاعل) فأنا مؤاجر بكسر الجيم والدار مؤاجرة بفتحها ، والمصدر المؤاجرة .

قال صاحب المصباح : « وأجرت الدار والعبد » فأتى بـه من (فعَلَ) . وقال : « وآجرت الدار والعبد من أفعل ، لا من فاعل ، ومنهم من يقول آجرت الدار على فاعل فيقول آجرته مؤاجرة » . وقال صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي : « واختلف في قولهم آجرت الدار أو الدابة بمعنى أكريتها، هل هو أفعل أو فاعل ، والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما لأنه جاء فيه لغتان ،احداهما فاعلَ ومضارعه يؤاجر ، والأخرى أفعل ومضارعه يؤجر، وجاء له مصدران :فالمؤاجرة مصدر فاعَلَ والايجار مصدر أفعل ». وأضاف المصباح فقال : « ويتعدى الى مفعولين فيقال آجرت زيداً الدار ، وآجرت الدار زيداً على القلب ، مثل أعطيت زيداً درهما وأعطيت درهماً زيداً ، ويقال آجرت من زيد الدار ، للتوكيد ، كما يقال بعت زيداً الدار وبعت من زيد الدار » .

والمملوك كالدار والعبد فقد جاء في اللسان : « وأجر المملوك يأجره فهو مأجور ، وآجره بالمد يؤجره ايجاراً ومؤاجرة ». وقال ابن القطاع في كتاب الأفعال : (أجره الله أجراً وآجره يؤجره ، والمملوك والأجير أعطيتهما أجرهما كذلك . وآجره يؤاجره ، فصار صورة أفعل وفاعل واحدة ـ ص/ ٢١ » . ولم تفرق المعاجم بين الأجير والدار عامة فلم تخص أحدهما بأفعل أو فاعل ، وقد أطلق صاحب المتن للأجير الايجار والمؤاجرة جميعاً .

وذهب جماعة الى التخصيص فخصّوا (الدار) بالافعال أي الايجار وعدوا الفعل الى اثنين ، وخصوا (الأجير) بالمفاعلة أي المؤاجرة وعدّوه الى واحد . قال الزمخشري في الأساس : « وآجرني فلان داره فاستأجرتها وهو مؤجر ولا تقل مؤاجر فانه خطأ قبيح ، وليس هذا فاعل ولكن أفعل ، وانما الذي هو فاعل قولك آجر الأجير مؤاجرة كقولك شاهره وعاومه ، وكما يقال عامله وعاقده » .

وحكى ذلك صاحب المصباح فقال : « قال الزمخشري وآجرت الدار على أفعلت فأنا مؤجر ولا يقال مؤاجر فهو خطأ ، ويقال آجرته مؤاجرة مثل عاملته معاملة وعاقدته معاقدة، ولأن ما كان من فاعل في معنى المعاملة كالمشاركة والمزارعة انما يتعدى لمفعول واحد، ومؤاجرة الأجير من ذلك ، فآجرت الدار والعبد من أفعل لا من فاعل ... ويتعدى الى مفعولين فيقال آجرت زيداً الدار وآجرت الدار زيداً.»

وحكى ذلك صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي فقال : « والمفهوم من ـ الأساس ـ وغيره اختصاص آجرت الدابة بباب أفعل ،واختصاص آجرت الأجير بباب فاعل . واسم الفاعل من الأول مؤجر بالكسر ، واسم المفعول مؤجر بالفتح . ومن الثاني اسم الفاعل مؤاجر بالكسر واسم المفعول مؤاجر بالفتح » .

خلاصة الرأي في الايجار والمؤاجرة :

يتبين مما تقدم اختلاف الرأي في ذلك اذ ذهبت جماعة الى جواز استعمال الايجار والمؤاجرة للدار وآخرون الى جواز استعمالهما للأجير · وفرّق بعضهم فخص الايجار بالدار والمؤاجرة بالأجير ، كما فعل الزمخشري وأيده الرضي في شرح الكافية · وحجة أولئك السماع وحجة هؤلاء أن المفاعلة في الأصل (مشاركة ومقابلة) في ايقاع أصل الفعل ، فهي تقتضي أن يكون كل من طرفيها أهلا لايقاع الفعل كالمضاربة ومثلها المعاملة والمعاقدة والمزارعة ، فالمؤاجرة للأجير معاملة ومعاقدة ، وليست كذلك للدار ، فالدار اذاً أولى بالايجار منها بالمؤاجرة · والرأي في هذا جزل نضيج ، لا سيما وأن ما جاء من المفاعلة بمعنى الافعال قد خص بمعنى زائد ولم يذكر للمؤاجرة التي سمعت بمعنى الايجار معنى زائد · فنحن اذا عوّلنا على القياس أخذنا بمذهب الزمخشري ومن معه ، واذا عولنا على السماع أخذنا باستعمال الصيغتين لكل منهما ، ويبقى اتباع القياس أليق بالمعنى ·

أجّرت الدار بالتشديد :

أما (أجّرت الدار) بالتشديد فليس فيه نص معتمد ، اذ ورد في (أجّر) بالتشديد « أجّرت الطين اذا جعلته آجراً » · وقد منع الأستاذ أسعد خليل داغر في تذكرته والأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) استعمال (أجّره الدار) بالتشديد بمعنى أجره أو آجره · قال الأستاذ داغر : « ويقولون أجّرني الدار بالتشديد وهو خطأ صوابه آجرني ايجاراً أي أكراني ·· فهو مؤجر وأنا مستأجر · اما أجّر فلم ترد الا بمعنى صنع الآجر · يقال أجّر الرجل أي طبخ الطين آجراً ·· » والصواب ما ذهب اليه · وقد أساغ الشيخ ابراهيم اليازجي (أجّره الدار) بالتشديد فقال في رسالته (لغة الجرائد): « ويقولون أجّر المنزل تأجيراً أي اكتراه ، وهو عكس المعنى لأن التأجير يكون من المالك ، تقول أجّرته المنزل فاستأجره » · وقد أكد ما ذهب اليه في مجلة الضياء (٦١٢/١) على ما حكاه الأب البولسي في كتابه (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) اذ عاب في المجلة قول القائل (أجّر الدار) بالتشديد بمعنى استأجرها ، وقال : « والصواب أجّره الدار أي أكراه اياها فاستأجرها أي اكتراها » · وقد أورد المعجم الكبير الذي ألف باشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة (أجّره) · بالتشديد ، لكنه أشار الى أنه (مولّد) ، كما أشار الشيخ العلايلي في معجمه الى أنه من اللهجات العامية الشائعة ·

ما القول في (آمن) بالمد

ويقول الكتاب حيناً (ومنهم من لا يؤامنون بهذا القول) فيأتون بآمن على فاعل ، وليس في العربية آمن كفاعل ، وانما هو عامي ، فآمن يؤمن كأفعل يُفعل فهو مُفعل · تقول أمن البلد اذا اطمأن فهو آمن · فاذا عدّيته بالتضعيف فقلت (أمّنته) بتشديد الميم ، ومنه ما جاء في الحديث (أمّنوا السبل) أي اجعلوها آمنة ، والسبُل بضمتين جمع سبيل · وأنت تعدّيه بزيادة الهمزة فتقول آمنته ايماناً خلاف أخفته · ومنه قوله تعالى (وآمنهم



من خوف) • وفي اللسان : « آمن فلان العدو ايماناً فأمن يأمن ، والعدو مؤمَن » بفتح ما قبل آخره • وفي اللسان « واستأمنني فلان فآمنته أومنه ايماناً » • وهكذا قولك (آمنت بالله ايماناً » فهو افعل افعالا • وانظر الى ماجاء في المخصص لابن سيده (١٣/٨٣) : « الايمان التصديق وقد آمن وزنه أفعل ولايكون فاعل • قال الفارسي : لا تخلو الألف في آمن من أن تكون زائدة أو منقلبة ، وليس في القسمة أن تكون أصلا • فلا يجوز أن تكون زائدة لأنها لو كانت كذلك لكانت فاعل ، ولو كان فاعل لكان مضارعه يفاعل مثل يقاتل ويضارب في مضارع قاتل وضارب ، فلما كان مضارع آمن يؤمن دلّ ذلك على انها غير زائدة • واذا لم تكن زائدة كانت منقلبة ، واذا كانت منقلبة لم يخلُ انقلابها من أن يكون عن الياء أو الواو أو عن الهمزة ، فلايجوز أن تكون منقلبة عن الواو لأنها في موضع سكون ، واذا كانت في موضع سكون وجب تصحيحها ولم يجز انقلابها • وبمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء • فاذا لم يجز انقلابها عن الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة • وانما انقلبت عنها ألفاً لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح • فكما انها اذا خففت في راس وفاس وياس انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كذلك قلبت في نحو : آمن وآجر وآتى ، وفي الأسماء نحو : آذر وآخر وآدم • الا أن الانقلاب ها هنا لزمها لاجتماع الهمزتين ، والهمزتان اذا اجتمعتا في كلمة لزم الثانية فيهما القلب بحسب الحركة التي قبلها اذا كانت ساكنة نحو آمن ، أومن ، ايذَن ، ايتمان » •

يقول أبو علي الفارسي أن الألف التي تلي الهمزة في (آمن) ليست زائدة لأنها لو كانت كذلك لكان (آمن) على فاعل ، ولم يسمع • وهي ليست منقلبة عن واو أو ياء لأن هذين انما ينقلبان الى الألف اذا تحركا والموضع موضع سكون • قال ابن جني في كتاب التصريف : « فأما الواو والياء فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً •• نحو قام وباع وأصلهما قوَم وبيَع ، وكذلك طال وخاف وهاب والأصل طول بالضم وخوف بالكسر وهيبَ بالكسر ، فأبدلتا ألفين لما ذكرنا » • فلا يبقى الا أن تكون قد انقلبت عن همزة ، وانما تقلب الهمزة ألفاً اذا سكنت • قال ابن جني : « متى سكنت الهمزة وانفتح ما قبلها فتخفيفها وابدالها جميعاً أن تصيِّرها ألفاً في اللفظ ، فالتخفيف في قولك في رأس راس ، وفي فأس فاس ، وفي اقرأ اقرا وفي اهدأ اهدا • والبدل في قولك آدم وآمن والأصل أأدم وأأمن فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح ما قبلها » •

القول في (آنس)

ويقول الكتاب حيناً (هو يؤانس من فلان ميلا اليه) أي يشعر منه بميل ، فيأتون بالفعل من صيغة فاعل ، على ما يوهم لفظ ماضيه ، لأنه بعد الاعلال يصير آنس بالمد • وانما هو أفعل لا فاعل لأن أصله أأنس بهمزتين ، فالصواب في مضارعه يؤنس مثال يكرم • هذا ما أورده الشيخ ابراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد) •

والقول عندي أن ما سمع هو قولهم (أنست بـه أنَسا) بفتحتـين ضد توحشت و (أنست اليه) اذا سكنت اليـه واطمأننت ٠ومنه (الأنس) بالضم خلاف الوحشة ٠ومنه الأنيس أيضاً ٠ ويأتي متعديه على (آنسه ايناساً) ٠ ففي الصحاح : « والايناس خلاف الايحاش » فدل بهذا على أن (آنسه) بهذا المعنى كأفعله ٠ وقال : « والأنيس المؤانس » فدل بـه على أن (آنسـه) كفاعله بالمعنى نفسه ٠ أما قولك (آنست الشيء بالمدبمعنى أبصرته وعلمته ، كما في الأفعال لابن القوطية، وسمعتـه كما في الصحاح ، فليس فيـه الا الايناس ٠ ذلك أنه مـن أفعله يفعله افعالاومنه قولـه تعالى : « اني آنست ناراً لعلّي آتيكم منها بقبس ــ طه / ١٠ » وقوله تعالى« فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً ــ النساء/ ٥ » ٠ قال الامام البيضاوي في تفسير قولـه تعالى: « اني آنست ناراً » وقيل الايناس ابصار مايؤنس به » ، فأتى بالايناس اشـارة الى أن المصدر هو الافعال ٠ وجاء في الحديث : « ألم تر الجن وابلاسها ويأسها من بعد ايناسها » قال ابن الأثير في النهاية : « أي أنها يئستمما كانت تعرفه وتدركه من استراق السمع» فأورد الايناس بمعنى المعرفة والعلم ٠

القول في آسـى وآخـى

آسى على فاعلَ وأصله أ اسى بهمزة مفتوحة بعدها ألف (فاعلَ) ، ومضارعـه (يؤاسي) بضم أوله على يُفاعل ٠ وكذلك(آخى) فان مضارعـه يؤاخي ، والمصـدر المؤاساة والمؤاخاة ٠ وقد شاع على الألسنـةقولهم (المواساة) بالواو بدلا من الهمزة ، فمنع ذلـك بعضهم ٠ قال صاحب الصحاح« وآسيته بمالي مؤاساة أي جعلته أسوتي فيه، وواسيته لغة ضعيفة فيه » ٠ وقال أيضاً : « وقد آزيته اذا حاذيته ولا تقـل وازيتـه » وجاء في درة الغواص للحريري أبي القاسم :« وأما اياس فهو عند المحققين مصدر أستـه أعطيته والاسم منه الأوس الذي اشتقت منهالمواساة » فأتى بالمواساة بالواو ، وعقبعليه الخفاجي أحمد شهـاب الدين شـارح الدرةفقال : « وقوله اشتقوا منه المواساة فيه أن مادة أوس من الأجوف والمواساة معتلة اللام فهما أصلان مختلفان ٠ وأيضاً المواساةبالواو وان جوّزت على قلة خطأ عند المصنف والصواب المؤاساة بالهمزة » ٠

أقول أجاز ابن جني قولك (أواسيه) بالواو في كتابه الخصائص (١/١٨٧) فقال: آسيت الرجل فأنا أواسيه وآخيته فأنا أواخيه» وعلـل ذلك فقـال : « اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها ٠٠٠أصله أ آسِوُك ، بهمزة مضمومة بعدها مد ، وسين مكسورة بعدهـا واو مضمومـة ، لأنـهأفاعلُك مـن الأسوة ، فقلبت الـواو يـاء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة ، وكذلك أواخيك وأصله أ آخِوُك بكسر الخاء وضم الواو من الأخوة » وأردف : « وأمـا ٠٠ تغيير الهمزةبقلبها واواً فالقول فيه أنه اجتمعت في كلمة واحـدة همزتان غير عينـين ، الأولى منهمـامضمومة والثانية مفتوحة ، وكلتاهما حشو غير طرف ، فاستثقل ذلك فقلبت الثانية علىحركة ما قبلهـا وهي الضمـة واواً ٠٠ » ٠

ومن ثم ترى أن في قولك (المواساة) بالواووجهاً صالحاً ومذهباً متقبلا ، وجرى ذلك في شعر معتمد ، كما جرى في كلام الفصحاء ٠ففي شرح الحماسة للمرزوقي (ص/٤٠٤) :
« قال محمد بن عبدالله الأزدي :

ولكـن أواسيـه وأنسى ذنوبـه   لترجعـه يومـاً الي الرواجـع

قوله أواسيه أي أجعله أسوة نفسي فأقاسمه مالي وملكي ٠ يقول : لكـن أتناسى ذنوبه وهفواته وأتغابى جرائمه وزلاتـه ،وأحسن التأتي في أثناء ذلك لمواساتـه » ٠
أقول أورد الشاعر الأزدي (أواسيه) بالواو لأنها لغة اليمن ، وقد جروا على ذلك ،وأقره المرزوقي واستحسنـه ٠ وجـاء في المصباح :« ويجوز ابدال الهمزة واواً في لغـة اليمـن فيقال آواسيه » ٠

وجاءت (المواساة) بالواو في الحديث٠ قال ابن الأثير في النهايـة : « وقد تكرر ذكر الأسوة والمواساة في الحديث ، والاسوة بكسرالهمزة وضمها القدوة ، والمواسـاة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق ، وأصلهاالهمزةفقلبت واواً تخفيفاً » ٠

فالمواساة في الأمر تعني المساواة فيه ، وهي ترد من ثَمّ ، في ما يسرّ وما يحـزن على السواء ٠ فقد جاء في لطائف اللطف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي قول علي بن الجهـم « ان واسيناكم ساويناكم » وقال دعبل الخزاعي:

انّ أولى البـرايا أن تواسيـه   عند المسرّة من واساك في الحـَزَن

القول في تعدية المفاعلة

لا شك أن الأصل فيما جاء من المفاعلةللمشاركة فعلا ، وأصله الثلاثـي لازم ، أن يتعدى الى مفعول واحد كجالسه وكارمه وساهره وماشاه وجاراه وسايره وفاخره ونازله من جلس وكرم وسهر ومشى وجرى وساروفخر ونزل ، وقد ذهب ابن هشـام في مغني اللبيب (١١٣/٢) في باب الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ، الى أن ألف المفاعلة مـن هذه الأمور ، اذ قال : « الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر أحدهـا همزة أفعل نحـو أذهبتم طيباتكم ٠٠ الآيـة : الثاني : ألـف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسـار جالست زيداً وماشيته وسايرته ٠٠ » ويغلب هذا أيضاً فيما كان فعله الثلاثي متعدياً الى واحد ، اذ تتعدى المفاعلة فيه الى مفعول واحد أيضاً كضاربه وقاتلة وشاركه وصارعه مـن ضربه وقتله وشركه وصرعه ٠

وقـد تتعدى المفاعلة الى اثنين ويكـون أصلها الثلاثي متعدياً الى واحد كما يجري في المفاعلة التي يوقع فيها كل من الطرفين أصل الفعل على مفعول ، بدلا مـن أن يوقع كل منهما أصل الفعل على صاحبه ٠ ومن ذلك(نازعتـه الأمر) ٠ ففي نهـج البلاغـة : « وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي ـ ١٠٣/٢ » وفي الأساس (نازعه الكلام) ٠

ومنه (ناقشته الحساب) ٠ فعن عائشةرضي الله عنها : « من نوقش الحساب عُذّب» وهو من ناقشه الحساب ، وقد حكاه الزمخشري في الأساس ٠

ومنه (قاسمه الأمر) · ففي الصحاح: « قاسمه المال وتقاسماه واقتسماه بينهما ».
ومنه (جاذبه الحديث) · ففي الصحاح : « وجاذبته الشيء اذا نازعته » · وفي الأساس « وجاذبه الثوب وتجاذبوه » ·

ومنه (شاطره الربح) ، ففي الصحاح:« وشاطرت فلاناً مالي اذا ناصفته » ·

ومنه (نافسه الأمر) · قال الشاعر :

وان قريشاً مهلك من أطاعهـا   تنافس دنيا قد أحم انصرامهـا

فقـول الشاعر (تنافس دنيا) علـى معنى (تنافس في دنيـا) كما في اللسان · فصح بذلك (نافسه دنيا) كنافسه في دنيا ·وجاء (تنافسوه)ففي اللسان : « وتنافسنا ذلك الأمر وتنافسنا فيـه » · وفي الحديث :أخشى عليكم أن تُبسط عليكم الدنيا كمـا بُسطت على مـن كان قبلكم فتنافسوها كماتنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم » ·

على أن من هذه المفاعلة التي تتعدى الى اثنـين مـا أصله الثلاثي لازم · ومن ذلك (ساقطه الحديث) · ففي الافصاح :«ساقطه الحديث سقاطاً ومساقطة اذا سقط منه اليك ومنك اليه » ·

الحذف والايصـال في المفاعلـة

قصد النحاة بالحذف والايصال حذف الجار وايصال العامل الى المجرور ليباشره ، دون ما حاجة الى صلة من حرف فاذا كان الفعل العامل يباشر مفعولا واحداً ويصل الى متعلقه بجار ثم حذف الجار ، أصبح يباشرمفعولا آخر الى مفعوله الأول · وقد مثلـوا لذلك بقوله تعالى : « واختار موسى قومـه سبعين رجلاً الأعراف/١٥٤» فقد قيل أن الأصل فيه (اختار موسى من قومه سبعين رجلا) ثم حذف الجار فانتصب (قومه) وأصبح الفعل متعدياً الى مفعولين ، بعد أن كان متعدياً الى واحد · وقالوا ان ذلك موقوف على السماع اذ يقتصر فيه على المسموع ، عند الأكثرين ·ومنه قولهم (استغفر الله ذنباً) والأصل فيه (من ذنب)، وقولهم (أمرتك الخيرَ) والأصل فيه (أمرتك بالخير)· قال سيبويه في الكتاب: « وليس استغفر الله ذنباً ، وأمرتك الخيـر ،كثيراً في كلامهم جميعاً ، وانما يتكلم به بعض العرب · وليس كل ما كان متعدياً من الفعل بحرف جر جاز حذفه ، الا ما كان مسموعاً » · وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٥١/٨) :« وهذا الحذف وان كان ليس بقياس ، ولكن لا بد من قبوله لأنك انما تنطق به وتحتذي في جميع ذلك ، أمثلتهم ، ولا تقيس عليه » · فهل في أفعال المفاعلة ما يتعدى الى مفعولين بحذف الجـار ، وأصلـه التعدي الى مفعول واحـد ؟

أقول مر بنا قولهم (ناقشه الحساب) فانك تقول فيه (ناقشه في الحساب) أيضاً ، وهما بمعنى · ففي الأساس : « وناقشه الحساب وفي الحساب » ، فاذا كان الأصل ها هنـا تعدية المفاعلة الى مفعول واحد ، وأنها عدّيت الى اثنين بحذف الجار ، فقد صح بذلك أن قولك (ناقشه الحساب) من قبيل الحـذف والايصال · ومما يدلك على أن الأصل فيه

التعدية الى واحد اكتفاء بعض المعاجم بالقول« وناقشته مناقشة استقصيت في حسابه » ، دون التصريح بتعديتـه الى المفعول الثاني ،كما فعل صاحب المصباح • وقد ابتدأ الصحاح بالقول « والمناقشة الاستقصاء في الحساب »ثم أورد الحديث « من نوقش الحساب عُذب»، فدل به على جواز تعديته الى اثنين • ولاننس أن الأصل في المفاعلة التي هي للمشاركة عامة أن تتعدى الى واحد •

كما مر بنا قولهم (نافسه الأمر) و (نافسه فيه) وأن الأصل نافسه فيه ، وهمـا بمعنى ، فثبت بهذا أنه على الحذف والايصال •

وثمة (نازعه الأمر)و(نازعه فيه)، وليسا هما بمعنى عند التحقيق • فنازعه الأمر على معنى مجاذبة الشيء ، واذا جاذب خالد صاحبـه شيئاً فقد حاول كل جذب الشيء اليه ، وكذلك نازعـه الأمر • ولا تقتضي المجاذبة هنـا أو المنازعة مخاصمة أو عداوة بالضرورة •
فانظر الى قول الزمخشري في الأساس «ونازعه الكلام •• والفرس ينازع فارسـه العنان ، ونازعنـي بنانـه : صافحني » فليس في أي صورة من هذه الصور مخاصمة أو معاداة • وفي النهاية : « ومنه الحديث : مالي أنازع القرآن أي أجاذب في قراءتـه كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه » أي أنه نازعهم قراءة القرآن حين جهروا به فجاذبوه القراءة •

فاذا عرفنا أن (نزع) في الأصل بمعنى (جذب) • قال الزمخشري في الأساس : «نزع من يده : جذبه وانتزعه •• ونزع الدلو من البئر •• ونازعه الثوب : جاذبه » • أقول اذا عرفنا أن (نزع) بمعنى جذب أصلا فقد اتضح بهذا أن (نازعه الكلام) بتعدية المفاعلة الى مفعولين ، هو الأصل كجاذبه اياه • فقد جاء في الأساس « ونازعه الكلام » كما جاء فيه « وتجاذبوا أطراف الكلام » • وفي الصحاح:« وجاذبتـه الشيء اذا نازعتـه اياه » فهما بمعنى • وكذلك تنازعوه كتجاذبوه وتبادلوه وتقاسموه • ففي الأساس: « وتنازعوا الكأس تعاطوْها » • وجاء في كتاب كليلة ودمنـة (في باب عرض الكتاب) : « ويكون مثل أصغر الاخوة الثلاثة الذين خلّف لهم أبوهم المـال الكثير ، فتنازعوه بينهم ، فأما الكبيران فانهما أسرعا في اتلافه وانفاقه في غير وجهه • وأما الصغير فانه عندما نظر الى ما صار اليـه أخواه •• أقبل على نفسه يشاورها •• » • فقولـه (تنازعوه بينهم) بمعنى تناولـوه وتقاسموه •

أما (نازعه فيه) فان له شأناً آخر • **قال صاحب الأساس : « نازعتـه في كـذا : خاصمته ، منازعة ونزاعاً » فنازعه فيـه على معنى خاصمه فيه وقد يتجاوز هـذا المعنى الى عاداه • وهذا المعنى مجاز من معنى المجاذبة الذي هو الأصل • فقولك (نازعـه الأمر) جاء على الأصل ، فليس هو اذاً على الحذف والايصال • أما (نازعه فيه) فقد جـاء علـى معنى (المخاصمة أو المعـاداة)فحمل عليها حين ضُمِّن معناها •**

وقد عاب النقاد قول الكتاب (واني لأشاركك أحزانك) بحذف الجار وتعدية (المشاركة) الى مفعولين حملا على (المشاطرة) فهل هذا صحيح ؟أقول ان حذف الجار هنا من قبيل الحذف والايصال اذا صح ، لكنه ليس صحيحاً لأن حذف الجار سماع وليس قياسـاً ، كما تقـدم ، فليـس

حمل المشاركة على المشاطرة سائغاً أو مستقيماً، فاذا أخذت به كنت آخذاً بفاسد . فقولك : (شاركت في كذا) يعني أنك شريك فيــه ،تقول أنا شريكك فيما عراك من هذه النائبة وفيما نالك وفيما ضربك وفيما دهاك ، كماقال الهمذاني في ألفاظه الكتابيــة . وتقول بمعناه : أشاركك فيما عراك ونابك وفيمــاضربك ودهاك . قال الشاعر :

اذا أنت لم تشرك رفيقك في الذي   يكون قليلا لم تشاركه في الفضل

وهو من أبيات ديوان الحماسة .

ولكن جاء في المقامــة الشيرازية لأبي الفضل بديع الزمان الهمذاني : « قد أرضعتك ثدي حرّتــه ، وشاركتــك عنان عصمتــه » ،فهل يعوّل على هــذا في تعدية المشاركة الى مفعولين اذا صح أنه نص معتمد ؟ أقــول لايعوّل على هذا ، وقد يكون الهمذاني قد دُفع اليه قصد المزاوجة بين (ثدي حرّتــه) و (عنان عصمته) واحكام السجع ، وقد أجاز الأئمة للشاعر والساجع ما لم يجيزوه للناثر. قال ابن جني : « فان صح عندك أن العرب لم ينطق بقياسك أنت ، كنت على مــا أجمعوا عليه البتة » وأردف : « وأعددت ماكان قياسك أدّاك اليــه لشاعر مولّــد أو لساجــع أو لضرورة ، لأنه على قيــاس كلامهم ، بذلك وصّى أبو الحسن ــ الخصائص ــ١/١٣٢». وقال الامام ابن بري في كتابه (اللباب في الرد على ابن الخشاب) منتصراً لأبي محمد القاسم الحريري صاحب المقامات : « اعلم أن للسجع ضرورة الشعر وأن له وزناً أيضاً هي ضرورة الوزن في الشعــر ، في الزيــادة والنقصــان والابدال .. » .

ومرّ بنا (قاسمه الأمر) . ففي اللسان: « وقاسمته المال أخذت منه قسمك وأخــذ قسمه . وقسيمك الذي يقاسمك أرضاً أو داراً أو مالا بينك وبينه .. وهذا قسيم هــذا شطره » فقد أشــار الى أن (القسيم) قــد يكون بمعنى المقاسم وأوضحه فقال : « وقسيم فعيل بمعنى مقاسم مفاعل كالسمير والجليس والزميل » وقد يكون بمعنى المقسوم ، كما هو جلي في قوله « وهذا قسيم هذا شطره » فالفعيل هنــا بمعنى المفعول . وقد تضمن النص تعدّي (المقاسمة) الى مفعولين ، قال الشاعر :

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننــا   تعالي أقاسمــك الهمــوم تعالــي

وقالت امرأة من بني شيبان :

وقالــوا مــاجــداً منــكم فقلنــا   كذاك الرمــح يكلــف بالكريــم
بعين أباغَ قاسمنــا المنايــــا   فكان قسيمهــا خــير القسيــم

قال المرزوقي في شرح الحماسة : « كأنه كان للمنايــا نصيب فيهــم فقاسمتهم علــى نصيبها ، فوقع اليها خير النصيب . والمعنى اختارت منهم الأمثل فالأمثل وغادرت الفلّ منهم والمسترذل . وقولــه : قسيم ، في معنى مقسوم ، وقد يكــون القسيم المقاســم .. » وأردف : « وقاسم يقتضي مفعولا آخر كأنه قال قاسمنا المنايا الناس أو الأصحاب . وقوله قسيمها كقولك نصيبها ، وخير القسيم خــير الأنصباء ــ ٨٨٢ » .

فقد أوضح المرزوقي أن قول الشاعر (قاسمنا المنايا) انما جاء على حذف المفعول الثاني، لأن الأصل (قاسمنا المنايا الناسَ أو الأصحاب) . أما قول المرزوقي (فقاسمَتهم على نصيبها) أي قاسمت المنايا الناس على نصيبها، فلا ينقض ما قلناه من تعدي (المقاسمة) الى مفعولين . فعبر بقوله (قاسمَتهم على نصيبها) أن المقاسمة قد جرت بين المنايا والناس على نصيبها، فقد ساق (المقاسمة) على أنها معاقدة في القسمة قد جرت على هذا النصيب فأغنى ذلك عن نصب المفعول . وقال الشاعر:

وقاسمني دهري بني بشطره   فلما تقضّى شطره عاد في شطري

فقال المرزوقي : « ومعنى بشطره كأن الدهر ادّعى أنه قسيمه في بنيه وأن له منهم الشطر وهو النصف، فقاسمه على ذلك، فلما استوفى حظه أقبل يأخذ من نصيبه الذي كان أقر له به وساهمه عليه » . فقد رأيت أن المرزوقي قد عاد الى استعمال (قاسمه عليه) وأشار من جانب خفي الى العقد الذي تصوره بين الشاعر ودهره حول اقتسام البنين بقوله: « فلما استوفى حظه أقبل يأخذ من نصيبه الذي كان قد أقر له به، وساهمه عليه » . وتقول (قارع القوم على كذا وتقارعوا واقترعوا) اذا قاسموا وتقاسموا واقتسموا بالقرعة، أي تعاقدوا فاتفقوا على تعيين أسهمهم وأنصبائهم بالقرعة . وقد تكون المقاسمة وجهاً من وجوه المقارعة والمساهمة .

وهل يصح قولك (قاسمه في كذا) ؟ أقول انما يصح (قاسمه في كذا) على حذف المفعول أيضاً، اذا كان في الكلام ما يغني عن ذكره . فانظر الى ما جاء في مقدمة كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن القاضي الجرجاني : « وما عقوق الوالد البرّ، وقطيعة الأخ المشفق، بأشنع ذكراً، ولا أقبح وسماً من عقوق من ناسبك الى أكرم آبائك، وشاركك في أفخر أنسابك، وقاسمك في أزين أوصافك، ومتّ اليك بما هو حظك من الترف وذريعتك الى الفخر .. » . فقوله (وقاسمك في أزين أوصافك) انما يصح على حذف المفعول، كأن يكون تقدير الكلام (وقاسمك نصيبك أو حظك في أزين أوصافك).

أما (ساهمه) فالأصل في معناه (قارعه) . ففي اللسان « استهم الرجلان تقارعا، وساهم القوم فسهمهم سهماً قارعهم فقرعهم، واستهموا اقترعوا وتساهموا تقارعوا » . واذا كان من معاني المقارعة المضاربة بالسلاح، فان منها المغالبة في القرعة، والقرعة بالضم السهم والنصيب، والقاء القرعة عمل يتعين به سهم الانسان ونصيبه .

وتقول من ذلك أسهمت لنفسي في كذا اذا جعلت لها نصيباً فيه، كما في الأفعال لابن القوطية، فأسهمت في كذا اذا شاركت .

وهكذا انتهت (المساهمة) الى معنى المشاركة . قال زهير بن أبي سلمى :

أيا ثابت ساهمت في الحزم أهله   فرأيك محمود وعهدك دائم

وقد أنكر بعضهم ذلك ومنهم أحمد العوامري عضو المجمع القاهري ومحمد محمود البزم الشاعر اللغوي الدمشقي ، رحمهما الله. قال الأستاذ البزم في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق : « ساهمت بمعنى قارعت ، وهي قريبة بمعناها مردودة بلزومها ، وهي متعدية . عدد شهري تموز وآب سنة ٣٦٨/٩٤٤ » . أقول اذا قال الكتّاب (ساهمت في كذا) فليس هو على اللزوم ، وانما هو على حذف المفعول لظهور معناه . وانك لتقول (ساهمت في كذا) كما تقول شاركت في كذا ، والقاعدة أن المحذوف من اللفظ اذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ ، كما يقول ابن جني في الخصائص . ومعنى المشاركة في المساهمة قائم ، على كل حال ، كما رأيت ، وعليه النصوص وكلام الفصحاء . ففي النهاية لابن الأثير (مادة شدد) : « يريد أن القوي من الغزاة يساهم الضعيف فيما يكسبه من الغنيمة» وفيها أيضاً (مادة أسا) : « والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق » .

وجاء في كتاب الامتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي : « وقد ساهمتك في جمع ما وقرته في أذني من ألوان الشكوى ، بالجزع والترجع والاستفظاع والتوجع » . وقال ابن منظور في مقدمة معجمه (لسان العرب) :« فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لايساهم في سعة فضله ولايشارك » . وفي مقدمة كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن القاضي الجرجاني قوله : « وأهل النقص رجلان : رجل أتاه التقصير من قبَله وقعد بـه عن الكمال اختياره ، فهو يساهم الفضلاء بطبعه ويحنو على الفضل بقدر سهمه ، وآخر رأى النقص ممتزجاً بخلقته .. » .

أما (التساهم) فقد جاء بمعنى التقاسم . قال الحكم الخُضري :

تساهم ثوباها ففي الدرع رأدة　　وفي المرط لفّاوان ردفهما عبل

قال المرزوقي في شرح الحماسة (ص /١٣١٧) : « تساهم تقاسم ، ولذلك قيل سُهمة فلان بالضمة من هذا كذا ، أي قسمته ونصيبه .. وانقسم جسم هذه المرأة بين درعها وازارها ، ففي درعها بدن ناعم وخصر دقيق، وفي مرطها فخذان غليظان عليهما ردف ضخم . والرأدة الناعمة واللفّاء الكثيرة اللحم » .

أراد الشاعر أن ثوبي المرأة قد تساهما أو تقاسما جسمها ، فكان نصيب الدرع منهما بدناً ناعماً وخصراً دقيقاً ، وكان نصيب المرط منهما ، وهو الكساء من صوف أو خَزّ ، فخذين مكتنزين ردفهما ضخم سمين . وقد أورد الزمخشري في الأساس هذا البيت فقال: « وتساهموا الشيء تقاسموه » .

وقال ابن جني في الخصائص (٦٨/١) : « وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء و ... التأمل له » . وجاء في اللسان (مادة عدد) : « تساهموه بينهم» .

على أن في قولك (ساهمه في كذا) اذا شاركه و (تساهماه) اذا تقاسماه نظراً ، ذلك أنه اذا كان (فاعلَ) متعدياً الى مفعول واحد نحو (ضاربه) ، جاء (تفاعل) لازماً

بلا مفعول صريح نحو (تضاربا) • واذاكان متعدياً الى مفعولين نحو (جاذبته الثوب) ، جاء (تفاعل) بمفعول واحد ، نحو (تجاذبا الثوبَ) • فكيف أتى (ساهمتــه في كذا) متعدياً الى مفعول واحد ، وجاء (تساهماه) متعدياً الى مفعول واحد أيضاً ؟ والأصــل أن يأتي (تساهماه) بمفعول واحد من (ساهمه الشيء) بمفعولين ، كما جاء تقاسماه مــن قاسمه الشيء ، ولم يسمع (ساهمه الشيء)،وانما هو (ساهمه في الشيء) ! وسبب ذلك وعلته عندي أن (المساهمة) ليست أصلا في معنى المشاركة وانما تدرج معناهــا اليها ، وكذلك (التساهم) ليس أصــلا في معنــى التقاسم وانما تدرّج معناه اليــه • ولو كان (التساهم) بمعناه هذا وهو التقاسم أصــلا لكانت (المساهمة) بمعنى المقاسمة ، وليست كذلك ، وانما هي المشاركة ، فتأمّل •

ولكن هل تقول (ساهمته في كذا) بمعنى شاركته فيه (فتساهمنا فيه) اذا اشتركنا فيه أو تشاركنــا ؟ •

أقول جاء في (كتاب فضل هاشم على عبد شمس) للجاحظ ، في حديثه عــن حلف الفضول : « فكان هذا الحلف في بني هاشــم وبني المطلب وبني أسد بن عبد العزى وبني زهرة وبني تيم بن مرة • تعاقــدوا في دار عبدالله بن جُدعــان في شهر حرام قيامــاً ، يتماسحون بأكفهم صعداً ليكونُنّ مع المظلوم حتى يؤدوا اليه حقه ، ما بلّ بحرٌ صوفــه • وفي التآسي في المعاش والتساهم بالمــال » ،فعدّى التساهم كمــا يتعدّى التآسي • ففي القاموس « وآساه بماله مواساة أناله منه » أي أشركه فيه • فالتآسي في المعاش الاشتراك فيه ، وكذلك التساهم بالمال • فانظر الى ماجــاء في النهايــة لابن الأثير : « والمواســاة المشاركة والمساهمــة في المعاش والرزق » •واذا كانت المواســاة مشاركة ومساهمــة في المعاش ، فالتآسي والتساهم اشتراك فيه •

وقد حضر الرسول ﷺ هذا الحلف وقال فيه : « لقد شهدت مع عمومتي حلفاً في دار عبدالله بن جدعان ما أُحب أن لي بــه حمر النعم ، ولو دعيت اليه في الاسلام لأجبت » •



وبعد فهذا ما اتفق لنا من البحث في باب المفاعلة مــن أفعــال المشاركــة ، ان مــن حيث بنيته اللفظية أم من حيث استعمالــه في وجوه التعبير المختلفــة ، مما يلتبس على الكتاب موضعه • ولم نخلد في ذلك الى سانح خاطر أو نزوة فكر بل عمدنــا الى النظــر والمقابلة والموازنة التماساً للصواب وتحرياً للمراد ، وحرصاً على ألا يغمض منه شيء على القراء أو يستتر عنهم ، وتوطئة لانقياد مــا تصعب منه وامكان ما امتنع •

ونرجو ألا يكون قد قصر سعينا عن تحري الحق في هذا السبيل ، وان عزّ مطلبــه واشتد ادراكه • وحسبنا أننا دللنا على منهاج البحث وأرينا موضوعه ليعرف وجه مطلبــه والوقوع عليه فتخف الكلفة في الكشف عــن غامضه ، ومن الله العون •